شمس: مجلس الأمة سيناقش قانونا في شأن هذه الشريحة والمكلفين برعايتها قريبا

«ذوي الإعاقة» تطالب «الهيئة» بدعم مطالب فئة ذوي الهمم وحل مشكلاتهم

ناقشت لجنة شؤون ذوي الإعاقة خلال اجتماعها أمس الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم "14 مكرراً" إلى القانون رقم "8" بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور مقدم الاقتراح النائب محمد الرقيب وممثلين عن الهيئة العامة لذوي الإعاقة وديوان الخدمة المدنية.

وأعلن أنه وفقا للخارطة التشريعية فإن مجلس الأمة سيناقش قريبا التعديلات المقدمة على القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تعطي الكثير من المميزات للأشخاص لهذه الشريحة والمكلفين برعايتهم، معربا عن أمله في إقرارها.

جانب من اجتماع لجنة ذوي الإعاقة

وأوضح أن اللجنة بحثت موضوع تعسف إحدى المدارس مع أولياء الأمور في تحصيل الرسوم عن فترة جائحة "كورونا"، مبينا أن مستشاري وزير الشؤون الاجتماعية وعدوا بنقل هذا الموضوع إلى الوزير ومعالجته خلال أسبوع.

وأكد أن هناك الكثير من ذوي الإعاقة لا يحصلون على حقوقهم في اللجان الطبية منا يتطلب إعادة النظر في ملفاتهم، مبينا أن الكثير من الملاحظات طرحت على ممثلي هيئة ذوي الإعاقة على أمل أن تتخذ الإجراءات اللازمة خلال الفترة القادمة.

وشدد على أنه في حال لم تعالج هذه الملفات فإن اللجنة ستتخذ إجراءاتها لرد الحقوق إلى أصحابها ورفع المظالم عن من سلبت حقوقهم خلال الفترة الماضية.

وأكد أن الأعضاء أوصلوا للوزير المعني بعض المشاكل، مشددا على ضرورة أن تعالج هيئة ذوي الإعاقة الثغرات الموجودة وأن تكون داعمة لذوي الإعاقة حتى لا يقع الظلم عليهم.

المدرج على جدول أعمال جلسة 19 ديسمبر المقبل

«التشريعية» تنظم ملتقى حول نظام الانتخاب لتعزيز المشاركة الشعبية.. اليوم

لجنة الشؤون التشريعية تنظم ملتقى حول نظام الانتخاب

تنظم لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة اليوم الثلاثاء ملتقى بعنوان "نظام انتخابي متقدم لمشاركة شعبية فاعلة" لمناقشة قانون الدوائر الانتخابية، المدرج على جدول أعمال جلسة 19 ديسمبر المقبل.

ووجهت الدعوة لحضور الملتقى إلى أعضاء مجلس الأمة حاليين وسابقين، وممثلي الفعاليات والتيارات السياسات وجمعيات النفع العام والحركات الطلابية.

ويهدف الملتقى إلى تفعيل فكرة المشاركة الشعبية في إقرار القوانين لا سيما التي تتعلق بالنظام الانتخابي، والاطلاع على الآراء الشعبية والمختصة بهذا الشأن قبل إقرار القانون.

جوهري يسأل عن إجراءات وزير العدل لتشكيل المفوضية العامة للانتخابات

وجه النائب د.حسن جوهر سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشئون الإسكان فالح الرقبة قال في مقدمته، صدر القانون رقم "120 لسنة 2023م في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة "المفوضية العامة للانتخابات، وتم نشره في العدد رقم "1650 من الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أغسطس 2023، وقد نصت المادة "2 من القانون المشار إليه على أن "تنشأ المفوضية العامة للانتخابات وتتولى الإشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها، وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من خمسة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة برئاسة أقدمهم ، ويصدر مرسوم بتعيينهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها"، كما نصت المادة "66 منه على أن "تعد المفوضية اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتصدر بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به على أن تتضمن بالإضافة إلى القواعد التنفيذية اللازمة لنصوص القانون الأسس العامة لمباشرة اختصاصات المفوضية العامة للانتخابات تفصيلاً..."

حسن جوهر

ولما كان القانون رقم "120 لسنة 2023م من أهم متطلبات الإصلاح السياسي وضمان نزاهة الانتخابات العامة القادمة، ولما كان إجراء العملية الانتخابية القادمة وفق أحكام القانون الجديد رهينة باستكمال تنفيذ أحكامه، وخاصة المادتين "2 و"66 منه، ولما كان إصدار اللائحة التنفيذية بعهدة هيئة المفوضية، لذا كان لزاماً تشكيل المفوضية العامة للانتخابات المكونة إيذاناً بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – ما هي الخطوات والإجراءات التي اتخذها السيد وزير العدل لتشكيل المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لحكم المادة "2 من القانون رقم "120 لسنة 2023م، خاصة بعد مضي ثلاثة أشهر على نشره في الجريدة الرسمية.

2 – ما هي الصعوبات التي واجهت السيد وزير العدل لتشكيل المفوضية العامة للانتخابات، إن وجدت.

3 – هل تم الإعلان عن استقبال طلبات من تتوفر فيهم شروط تولي وظيفة مفوض من القضاة الكويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، وذلك لإجراء المفاضلات المطلوبة وترشيح من يراه مجلس الوزراء مناسبا للمفوضية العامة للانتخابات؟

4 – ما مدى التزام السيد وزير العدل لتشكيل المفوضية العامة للانتخابات، ومن ثم قيام المفوضية بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم "120 لسنة 2023م في المدد الزمنية المحددة في القانون والتي لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به.

الحويلة يوجه سؤالا للمانع بشأن المناقصات العامة الداخلية والخارجية

محمد الحويلة

وجه النائب محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عادل المانع بشأن المناقصات العامة الداخلية والخارجية.

وجاء في السؤال:

نظمت نصوص القانون رقم 49 لسنه 2016 بشأن المناقصات العامة وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم 74 لسنة 2019 وكذلك لائحته التنفيذية كافة عمليات شراء الاصناف والمقاولات والخدمات.

واوضح القانون انه ومع اختصاصات الجهاز المركزي للمناقصات العامة تكون الجهة العامة مسؤوله عن الاجراءات الخاصة بعملية الشراء العام بدء من تخطيطها حتى انجاز العقد واكد القانون على ضرورة ان تخضع جميع المناقصات لمبادئ العلانية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي عن أخر خمس سنوات:

1 – كشف بعدد المناقصات العامة الداخلية والخارجية وقيمة كل منها المتعلقة بوزارة التربية والتعليم العالي والجهات التابعة لكم والتي تزيد قيمتها عن خمسة وسبعون الف دينار كويتي او ما يعادله بالعملات الاخرى في حال كانت المناقصة عامه او محدودة؟

2 – كشف بعدد عمليات الشراء بطريق الممارسة المحدودة او الامر المباشر والاسباب التي دعت الوزارات والجهات التابعة لكم الى مخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة للحصول على الاذن؟

3 – هل الغت الوزارات والجهات التابعة لكم مناقصات كانت قيد الدراسة قبل الترسية واعادت طرحها من جديد بعد تغيير شروط المشاركة ؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالأسباب التي ادت لذلك واسماء وتاريخ هذه العقود؟

4 – كشف يوضح اللجان المسؤولة عن وضع شروط ومتطلبات التأهيلات او الاسس والمعايير والضوابط لإدراج الشركات ودراسة التظلمات "سواءا المتعلقة بالتأهيلات او بالمناقصات "

–5 كشف بعدد واسماء الشركات التي حصلت على مناقصات من الوزارات والجهات التابعة لكم وقيمة كل مناقصه او ممارسه محدودة او امر مباشر موضح فيه تصنيف الشركة على ان يكون الكشف مرتبا بأسماء الشركات الاكثر حصولا على المناقصات؟

6 – عدد الاوامر التغييرية وقيمة كل منها والاسباب التي دعت الى مخاطبة الجهاز المركزي للمناقصات العامة وديوان المحاسبة بشأن هذه الأوامر؟

7 – تضمن قانون المناقصات العامة بابا يتعلق بضوابط لمنع تضارب المصالح يلتزم بها جميع المشاركين في اتخاذ القرارات بشأن اختصاصات الموظفين المكلفين بالتخطيط وتنفيذ ومتابعة المناقصات فما الاجراءات المتخذة وخطة الوزارات والجهات التابعة لكم للمرحلة القادمة لضمان منع تضارب المصالح في جميع مراحل المناقصات؟

8 – كشف يوضح الغرامات التي طبقت على الشركات لعدم تنفيذ التزامات محدده او التأخير في تنفيذ المشاريع وهل عاقبت الوزارات والجهات التابعة لكم هذه الشركات ووضعتها في قوائم سوداء واستبعدتها من المشاركة في عمليات التقديم على العطاءات؟

هايف يقترح افتتاح برنامجي الماجستير والدكتوراه في جامعة الكويت لجميع الأقسام العلمية

قدم النائب محمد هايف اقتراحا بقانون بتفعيل برنامج الماجستير والدكتوراه في جامعة الكويت، وجاء الاقتراح كالتالي:

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،

وعلى القانون رقم 76 لسنة 2019 في شأن الجامعات الحكومية،

وعلى المرسوم الصادر في 4/4/1979 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تفتتح جامعة الكويت برنامجا للماجستير والدكتوراه في جميع الأقسام العلمية بجميع الكليات في موعد أقصاه الفصل الدراسي الذي يلي نشر هذا القانون.

المادة الثانية

يكون الإعلان عن التسجيل في البرنامج والتقدم له وإجراءات فحص الأوراق والمقابلات الشخصية وإعلان نتائج القبول قبل نهاية شهر أغسطس من كل عام.

المادة الثالثة

تكون الأولوية للقبول في البرنامج للكويتيين ثم غيرهم، على أن يكونوا من الحاصلين على الإجازة الجامعية من جامعة الكويت أو من جهة أكاديمية تعادل شهاداتها شهادات جامعة الكويت.

المادة الرابعة

يكون الحد الأدنى لعدد المقبولين في كل قسم علمي 3 باحثين للماجستير و3 للدكتوراه كل عام.

المادة الخامسة

يسمح بالجمع بين برنامج الماجستير والدكتوراه مع العمل في القطاعين العام او الأهلي او الأعمال والمهن الحرة.

المادة السادسة

تنفيذا لبرامجي الماجستير والدكتوراه يمنح كل قسم علمي – فور نشر هذا القانون – 3 درجات مالية للتعاقد مع عضو هيئة تدريس بدرجة «أستاذ دكتور» وتكون الأولوية للتسكين عليها بعد الكويتيين لمواطني الدول العربية ثم غيرهم.

محمد هايف

المادة السابعة

يصدر وزير التعليم العالي القرارات التنفيذية اللازمة لهذا القانون.

المادة الثامنة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتفعيل برنامج الماجستير والدكتوراه في جامعة الكويت كما يلي: إن ما يشهده العالم في وقتنا الحالي من تقدم وتطور في جميع النواحي، رفع من أهمية مراحل التعليم العالي، حيث تساهم مراحل الماجستير والدكتوراه في التقدم والتطور المنشود، وخصوصا من ناحية اكتساب المعارف والمهارات التي تعتبر من الضرورات التي لا غنى عنها في عملية النهوض بالمجتمعات والمساهمة في تطورها.

وظهرت الحاجة الملحة للتوسع بقبول الباحثين في مجال الدراسات العليا لسد حاجة الكليات فيها من أعضاء هيئة التدريس، لاسيما الجامعة الجديدة، فضلا عن كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وغيرها من المؤسسات الأكاديمية الحكومية الأخرى، ناهيك عن الجامعات الخاصة المنتشرة في البلاد.

والملاحظ ان عدد الكويتيين العاملين في مختلف الإدارات الحكومية الذين يدرسون في الخارج كبير جدا، لا سيما الإناث منهم، وهذا كله يحتم تفعيل برامج الماجستير والدكتوراه في جميع الأقسام العلمية لتلبية كل هذه الاحتياجات التي تقدم بيانها من جهة، ورفع تصنيف الجامعة الأكاديمي من جهة أخرى.

«الاستئناف» تؤيد براءة سعدون حماد و5 آخرين من شراء الأصوات في «انتخابات 2022»

سعدون حماد

أيدت محكمة الاستئناف اليوم حكم أول درجة القاضي ببراءة النائب السابق سعدون حماد العتيبي وخمسة آخرين من تهمة شراء أصوات لصالحه خلال ترشحه في الدائرة الثالثة بانتخابات مجلس الأمة 2022.